بدلا عما يقابل ذلك لان نسبة القدرة الى جميع الممكنات في كل زمان وعلى كل حال نسبة
واحدة وايضا فشان القدرة التاثير والايجاد والموجد من حيث هو موجد غير المرجح
من حيث هو مرجح لتوقف الايجاد على الترجيح وكذلك العلم لا يصلح للتخصيص لان التخصيص
للممكن ببعض ما جاز عليه تاثير فيه والعلم ليس من الصفات المؤثرة والا لما تعلق
بالواجب والمستحيل وايضا فالعلم بالوقوع تابع للوقوع فلو كان الوقوع تابعا لذلك العلم
لزم الدور واما الحياة والكلام والسمع والبصر فلا يخفى انها لا تصلح للتخصيص لان الحياة
ليست من الصفات المتعلقة بالغير ولا نها ايضا كالقدرة في تساوي النسبة والسمع
والبصر كالعلم في التبعية والكلام لا تعلق له بالايجاد فلا بد اذا من صفة اخرى خاصيتها
الترجيح والتخصيص وهي المسماة بالارادة فان قدرت ذاته علة لوجود العالم ووجوده
له بالطبع حتى لا يحتاج في وجود العالم عنه الى ارادة لزم حينئذ
قدم العالم لوجوب اقتران العلة بمعلولها والطبع
والطبيعة بمطبوعها وعرفت وجوب حدوثه

هذا اعتراض على ما ذكر من وجوب اتصاف موجد العالم بالارادة وتقرير الاعتراض
ان يقال لا نسلم ان موجد العالم انما يرجح الممكن ببعض الجائزات بالارادة لان ذلك
انما يلزم ان لو كان فاعلا بالاختيار ولم لا يجوز ان يكون مرجحا لذلك بطبعه او بذاته بان
تكون علة لوجود ما وجد من الممكنات على ما قد منا من الفرق بين العلة والطبيعة والجواب
عن هذا الاعتراض ما اشار اليه في العقيدة من ان هذا التقدير يلزم عليه قدم العالم
لانه اذا كان وجوده مستندا لعلة او طبيعة لزم ان تكون تلك العلة والطبيعة قديمة
ليلا يلزم الدور او التسلسل على ما عرفت في وجوب قدم موجد العالم والمعلول والمطبوع
يستحيل ان يتاخر وجوده عن وجود العلة والطبيعة فوجب قدم العالم كيف وقد عرفت
بالبرهان القطعي وجوب حدوثه فتعين ان صانع العالم فاعل بالاختيار قال المصنف

في فوقنا

في فوقنا في العقيدة وجوب حدوثه يعود على العالم والاعتراض على هذا بان صانع
العالم طبيعة وانما لم يوجد العالم معها في الازل لوجود مانع ازلي منع من وجوده
حينئذ فلما انتفى المانع فيما لا يزال اوجدت الطبيعة حينئذ العالم
فاسد لان هذا التقدير يستلزم ان لا يوجد العالم ابدا لان مانعه
على هذا الفرض ازلي فيستحيل عدمه لما عرفت ان ما ثبت قدمه
استحال عدمه وكذا الاعتراض بان الصانع طبيعة وتاخر العالم
عنها في الازل لتوقف وجوده على شرط لم يوجد في الازل فلما وجد الشرط فيما لا يزال
وجد العالم عن الطبيعة حينئذ فاسد ايضا لان الكلام في حدوث ذلك الشرط وتاخره عن الازل
كالكلام في العالم فيحتاج هو ايضا الى تقدير مانع ازلي فيلزم ان لا يوجد شرط العالم ابدا فلا
يوجد العالم مشروطه ابدا او تقدير شرط اخر حادث فينقل الكلام اليه ويلزم التسلسل فثبت
بهذا ان موجد العالم مختار لا علة ولا طبيعة هذا ان اعتراضا ان على جوابه على
تقدير كون صانع العالم علة او طبيعة بانه يلزم عليه قدم العالم الاول من الاعتراضين
انا لا نسلم انه يلزم على تقدير كون الصانع طبيعة قدم العالم لما تقرر ان الطبيعة لا يلزم
ان تقارن مطبوعها الا اذا توفرت الشروط وانتفت الموانع ولم لا يقال انما لم يوجد العالم
معها في الازل لوجود مانع ازلي منع من وجوده في الازل فلما انتفى ذلك المانع فيما
لا يزال اوجدت الطبيعة حينئذ العالم وجوابه ما اشرنا اليه في العقيدة ان هذا
الاعتراض فاسد لانه يستلزم ان لا يوجد العالم ابدا لما فرض من قدم المانع من وجوده
واذا كان مانعه قديما استحال عدمه فيستحيل اذن وجود العالم ومشاهدة وجوده
تكذب ذلك الفرض فان قيل نفرض المانع من وجود العالم حادثا ليصح عليه العدم
قلنا فيلزم ان يكون العالم قديما لتجرد الطبيعة في الازل عن المانع على هذا التقدير
فرض هذا المانع حادثا مع عدم الطبيعة المؤثرة فيه لا يصح الا اذا فرض انه
يتوقف على عدم مانع اخر قبله ثم كذلك فيكون هذا الفرض مستحيلا ايضا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)